

## حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة

بأنه لا تجب لها نفقة ولا سكنى عملاً بتصديقها له والشهادة ونحوها مما مر لا تهمة فيها إذ لا مواضع عادة فيها كما تقدم بخلاف الوصية بما زاد على قدر الميراث فلم يصدق في حقها عند أبي حنيفة وقدر أن العدة لم تنقض لإبطال الزيادة لأنها موضع تهمة فليس المراد عدم انقضاء العدة في سائر الأحكام بل في موضع التهمة فقط وبه علم أن كلا من القول باعتبارها من وقت الطلاق والقول باعتبارها من وقت الإقرار ليس على عمومه ولذا قال في فتح القدير في باب العدة إن فتوى المتأخرين أي بوجوبها من وقت الإقرار مخالفة للأئمة الأربعة وجمهور الصحابة والتابعين وحيث كانت مخالفتهم للتهمة فينبغي أن يتحرى به محالها والناس الذين هم مظانها ولهذا فصل الإمام السعدي بحمل كلام محمد في المبسوط من أن بتداء العدة من وقت الطلاق على ما إذا كانا متفرقين من الوقت الذي أسند الطلاق إليه أما إذا كانا مجتمعين فالكذب في كلامهما ظاهر فلا يصدقان في الإسناد .

قال في البحر هناك وهذا هو التوفيق اه أي بين كلام المتقدمين والمتأخرين وبه ظهر صحة ما قاله السروجي من أنه ينبغي تحكيم الحال لكن ما قاله من أن الخصومة وترك الخدمة دليل على عدم المواضع رده في الفتح بأنه غير ظاهر لأن وصيته لها بأكثر من الميراث ظاهرة في أن تلك الخصومة حيلة ليست على حقيقتها اه .

نعم ما ذكره الإمام السعدي من التفرق ظاهر في عدم المواضع لتصح وصيته لها وتزوجه أختها وأربعاً سواها وإسبغ سبغها أعلم .

تنبيه اعلم أن ما تأخذه له شبه بالميراث فلو ترى شيئاً من التركة قبل القسمة كان على الكل ولو طلبت أخذ الدراهم والتركة عروض لم يكن لها ذلك وشبه بالدين حتى كان للورثة أن يعطوها من غير التركة مؤاخذه لها بزعمها أن ما تأخذه دين .

كذا أفاده في فتح القدير والبحر وغيرهما .

قوله ( بعد مضيها ) أي مضي العدة من وقت الإقرار .

قوله ( فلها جميع ما أقر أو أوصى ) لأنها صارت أجنبية فانتفت التهمة ومقتضاه أن ما

تأخذه لم يبق له شبه بالميراث أصلاً فلا يأتي فيه ما مر آنفاً لأنه قبل مضي العدة لم تعط

الزائدة على الميراث التهمة فكان ما تأخذه إرثاً نظراً للورثة ووصية نظراً لزعمها فاعتبر

فيه الشبهان وبعد مضي العدة لم تبق التهمة فلذا استحكمت جميع ما أقر أو أوصى به وتمخص

كونه ديناً أو وصية وبه علم أن ذكر الشبهين هنا تبعاً لظاهر عبارة النهر لم يصب فافهم

قوله ( ولو لم يكن بمرض موته ) الباء بمعنى في أي ولو لم يكن هذا التصديق في مرض موته  
تعلق بأن صح منه أو كان غير مريض أصلاً ثم مات في عدتها صح إقراره ووصيته لعدم التهمة .  
قوله ( ولو كذبتة ) محترز قوله تصادقا ط .

قوله ( لم يصح إقراره ) أي ولا وصيته معاملة لها بزعمها أنها زوجة وهي وارثة ولا وصية  
للوارث ولا إقرار له ط .

وينبغي تقييده بما إذا مات في مرضه قبل مضي عدتها من وقت الإقرار لأنه لما أقر بطلاقها  
ثلاثاً بانت منه عملاً بإقراره وإن كذبتة وصار فاراً فإذا صح من مرضه ثم مات في العدة أو لم  
يصح ومات بعد العدة لم ترث منه فتصح وصيته وإقراره لها بالمال وليس تكذيبها له في  
الطلاق السابق رضا بالطلاق الواقع الآن كما لا يخفى هذا ما ظهر لي .

قوله ( لا لو بعده ) أقول هذا إنما يظهر لو ادعت أن الإبانة كانت في الصحة لأن دعواها  
تتضمن اعترافها بأنها لا ترث معه لكونه غير فار أما لو ادعت أن الإبانة كانت في ذلك  
المرض الذي مات فيه فلا لأنها ادعت